منظمة العفو في تقريرها الشهري
على الجميّل وقادة الميليشيات الإعلان عن أسماء الموقوفين

لندن - مصطفى كركوتي

اعربت منظمة العفو الدولية ، التي تتخذ من لندن مقرا لها ، عن « قلقها العميق » ازاء عمليات خرق حقوق الانسان المتكررة في لبنان ، وطالبت الرئيس امين الجميل بتحديد اماكن ٢٠٠٠ مفقود كانوا قد اعتقلوا من قبل الجيش اللبناني و « القوات اللبنانية » .

وقالت المنظمة في تقرير حديث لها نشرته في العدد الاخير من نشرتها الاخبارية الشهرية ، انها ابلغت قلقها الى الحكومة اللبنانية وقيادات الميليشيات الرئيسية الثلاث في لبنان وهي حركة « امل » ، والحزب التقدمي الاشتراكي و « القوات اللبنانية » .

وذكرت المنظمة ان عدد الذين اعلن عن اختفائهم في لبنان بلغ ٢٠٠٠ شخص منذ منتصف العام ١٩٨٢ واشارت الى ان هؤلاء كانوا قد اعتقلوا من قبل عناصر تابعة للجيش النظامي اللبناني و « القوات اللبنانية » خلال عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ .

اضافت انه بسبب العلاقة الوطيدة بين الجيش اللبناني و « القوات » كان من الصعب جدا تحديد المسؤولية عن الاعتقالات او عن المفقودين .

وحملت المنظمة الرئيس امين الجميل المسؤولية في هذا الصدد ، وطالبته ببذل جهود حثيثة لتحديد اماكن جميع المعتقلين من قبل الجيش والقوات ومعرفة مصير جميع الذين اعلن عن اختفائهم . كما طالبته بابلاغ ذوي المعتقلين والمفقودين بالمعلومات عن مصيرهم .

وقالت المنظمة انها اعربت عن قلقها ايضا لقادة التنظيمات الثلاثة ، بشان اتساع عملية الاعتقال العشوائي والتوقيف من دون مبرر ومن دون اتخاذ الاجراءات القانونية المعمول بها في

(التتمة ص ١٠)

منظمة العفو في تقريرها

(تتمة المنشور ص ١)

البلاد ، وكذلك التوقيف لمدة طويلة وممارسة التعذيب وسوء معاملة الموقوفين بالاضافة الى تنفيذ الاعدام ببعض المعتقلين .

واشارت الى ارتفاع معدلات الخطف والخطف المضاد خلال النصف الثاني من العام ١٩٨٥ في العاصمة بيروت ، خصوصا بين عناصر « القوات اللبنانية » ، من جهة ، وكل من حركة « امل » والحزب التقدمي الاشتراكي من جهة ثانية .

ونسبت المنظمة الى مصادر امنية لبنانية رسمية القول ان عدد الرهائن المحتجزة من قبل « القوات اللبنانية » كان يبلغ حوالي ٥٠٠ رهينة في تشرين الاول الماضي .

وناشدت المنظمة الرئيس الجميل وجميع قادة الميليشيات باتخاذ ما يلي : « الاعلان عن اسماء جميع الموقوفين والسماح لهيئة دولية انسانية محايدة مثل الصليب الاحمر اجراء اتصالات معهم وتامين العلاج الطبي الملائم للجرحى والمرضى منهم والسماح لعائلات الموقوفين بالاتصال معهم » .

وقالت انه في الوقت الذي تدرك فيه ان الحكومات هي المسؤولة عادة عن صيانة حقوق الانسان ، فانها تعي ايضا ان تنظيمات الميليشيات الثلاثة تسيطر بفعالية على المناطق التابعة لها وهي بالتالي تمتلك الوسائل الكفيلة بحماية حقوق الانسان وتطبيقها بالشكل المناسب .